واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية

أ. حوحو سعاد
جامعة بسكرة– الجزائر

الملخص:

شهد القطاع المصرفي العربي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لتحريره وإصلاحه وتطويره. كما تعددت الخطوات التي بذلتها المصارف العربية على المستويات المؤسسية والرأسمالية والموارد البشرية والتكنولوجية. ومع ذلك فان القطاع المصرفي والمالي العربي يواجه عددا من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولي، الذي أصبح ضروريا للانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة من خلال الاندماجات المصرفية، بما يكفل تأمين دور فاعل للقطاع المصرفي العربي محليا وعربيا ودوليا.

Résumé:

Le secteur bancaire arabe a connu ces dernière années un développement vu les efforts essayés par les grands pays arabes dans le dessein de le libérer; le reformer et le développer.

D'autre part, il est signaler des efforts furent par les pays avoués par les banques arabes dans les pays de l'entreprise, du capital, de ressources humaines, est de la technologie.

Cependant, le secteur bancaire et financier confronte nombre de défis résultant des développement rapide en l'action financier internationale qui est devenue nécessaire pour aller de l'action bancaire traditionnelle au système bancaire moderne, selon, les fusions bancaires, assurant un rôle efficace au secteur bancaire arabe localement et nationalement.

مقدمة:

يعتبر الاندماج المصرفي أحد المظاهر الأساسية للعولمة، فهو ظاهرة اقتصادية مركبة، هدفها الرئيسي هو ضمان الاستمرارية الفاعلة للبنوك المندمجة، وهو يعد أحد الأدوات البالغة الأهمية التي تستخدمها البنوك في سبيل تحقيق هذا الهدف، خاصة إن كان الاندماج يزيدها قوة وحجما، كما انه يحقق لها القدرات الإبداعية والابتكارية والتنافسية من أجل زيادة وقدرة البنوك على التكيف مع متطلبات الانفتاح على العالم، والارتباط بتيار العولمة المصرفية والتمويلية.

وتعد الدول العربية من بين دول العالم التي تسعى إلى تحسين الأداء المصرفي لديها من خلال الإصلاحات المصرفية وعمليات الاندماج المصرفي في ظل التغيرات والتقلبات الاقتصادية، فما هو واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

أولا: مفهوم الاندماج المصرفي.

ثانيا: أساليب وأنواع الاندماج المصرفي.

ثالثا: مراحل الاندماج المصرفي.

رابعا: سمات القطاع المصرفي العربي.

خامسا: مشكلات القطاع المصرفي العربي.

سادسا: موقع المصارف العربية بالمقارنة مع المصارف العالمية.

سابعا: الاندماج المصرفي في الدول العربية.

أولا: مفهوم الاندماج المصرفي

الاندماج المصرفي هو " قيام بنكين أو أكثر بالإتحاد و الامتزاج والتحالف لتشكيل كيان إداري مصرفي أكبر حجما ونطاقا وسعة، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل، سواء من خلال تعظيم العائد والمردود والأرباح، أو من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف، واكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي، وقدرة أكبر على توجيه هذا السوق لحماية المصالح المكتسبة، أو التأكيد عليها، وزيادة نمو هذه المصالح وبشكل مناسب ومعدل مرتفع، وبما يؤدي إلى توفير مؤكدات نجاح البنوك المندمجة "[1].

- شروط نجاح الإندماج المصرفي

– أن يخضع قرار الإندماج لدراسات اقتصادية، وتسويقية، وقانونية، واجتماعية، وتعاونية، وإنسانية بشرية، لمعالجة أوجه الإختلالات القائمة بالفعل داخل البنوك الراغبة في الإندماج، ولإقامة توازنات حركية دافعة لنجاح العملية، ولضمان عدم تعرضه لمتاعب غير مدروسة[2].

– إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات وإشاعة روح الإطمئنان لكل العاملين.

- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي[3].

- الأهداف المراد تحقيقها من الإندماج المصرفي

يمكن تصنيف أهداف الاندماج المصرفي إلى ثلاث أقسام رئيسية هي[4]:

القسم الأول: أهداف إستراتيجية طويلة الأجل، ترتبط بتحقيق الإستراتيجية العليا للبنك الدامج ليصل إلى قمة السوق ويكون هو القائد والموجه، وهي أهداف الهيمنة والسيطرة، وبالتالي يكون الدمج قائم على الإبتلاع بصفة رئيسية للبنوك الأخرى، واكتساب مزيد من القوة والقدرة، وبالتالي يزداد البنك الدامج توسعا، وحجما، وطاقة، وفاعلية.

القسم الثاني: مجموعة الأهداف السياسية المرحلية متوسطة الأجل التي ترتبط بالسياسات المرحلية للبنك الدامج، والتي يتم بها تحقيق البناء الإداري والهيكلي للبنك الدامج، والتي ترتبط بالحصة السوقية، وباعتبارات السعة والنطاق والحجم.

القسم الثالث: مجموعة الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل التي تتعامل مع الظروف والأوضاع التنفيذية لعملية الدمج، ومع أوضاع وظروف السوق، ومع المتغيرات والمستجدات الحياتية للسوق المصرفي، والتي يتم رصدها مبكرا، وتتبعها، ودراستها، وتحليلها، والتعامل معها، وتوجيه حركة البنك للتوافق معها.

- مشاكل الاندماج المصرفي

- صعوبة المزج بين مختلف الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية.

- احتكار عدد قليل من المصارف للنشاط المصرفي في الدولة مما يؤدي إلى فقدان الحماسة للتجديد والتطوير في الخدمات المصرفية وغياب المنافسة.

- التخوف من الأثر السلبي المحتمل على نمط الإدارة ولاسيما في مراحل الدمج الأولى وتخوف بعض المديرين في المصارف من احتمال فقدان وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية.

- التخلص من أعداد كبيرة من العمالة نتيجة إلغاء بعض الفروع والذي قد يسبب أيضا فقدان العلاقات المهنية بين عملاء المناطق ومديري أو موظفي الفروع.

ثانيا- أساليب وأنواع الاندماج المصرفي: وينقسم إلى:

أ- الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: ينقسم إلى:

1- الاندماج المصرفي الأفقي: يكون الاندماج أفقيا، عندما يندمج بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع الأنشطة المترابطة فيما بينها[5].غير أن له تأثير سلبي ومخاطر أهمها التأثير على المنافسة، ونمو الإحتكار[6].

2- الإندماج المصرفي العمودي: يكون الاندماج عموديا، حيث تندمج شركتان تنتج كل منهما سلعة أو خدمة تتكامل مع السلعة أو الخدمة التي تنتجها الأخرى[7].

3- الإندماج المصرفي المتنوع: وهو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، مثل ذلك أن يتم الاندماج بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة، أي اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك[8] ، مما يثمن عملية تكامل الأنشطة بين البنوك المندمجة، والمساهمة في الحد من مخاطر التقلب في التدفقات النقدية[9].

ب- الإندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: وينقسم إلى:

1- الإندماج المصرفي الإرادي (الودي): وهو نوع من الاندماجات الذي يتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات البنوك المشاركة في الاندماج وبهدف تحقيق مصلحة مشتركة.

2- الاندماج المصرفي العدائي(الإستحواذ): ويتم ضد رغبة مجلس إدارة البنك المستهدف للاندماج، ويحدث هذا الاندماج عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات بنك ذو إمكانات جيدة، ولذلك فإن البنوك القوية والناجحة في السوق تضع أنظارها تجاه هذه البنوك للإستلاء عليها وتغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية تتمكن من الاستغلال الأمثل لإمكانات هذه البنوك[10].

3- الاندماج المصرفي القسري: ويتم هذا النوع من الاندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك مما يضطر السلطات النقدية إلى جعله يندمج في أحد البنوك القوية، وهنا يحمل الاندماج المفهوم الحقيقي للاندماج المصرفي.

ثالثا- مراحل الاندماج المصرفي: يمر الاندماج المصرفي بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة التمهيد لعملية الاندماج المصرفي من حيث ترتيب البنك من الداخل، والإعداد الجيد له، وإيجاد المفاهيم الواحدة، والضوابط والمحددات القياسية الموحدة، والقواعد الموجهة والضابطة للعمل المصرفي[11].

المرحلة الثانية: تتضمن الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان؛ سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء، أو من جانب السوق المصرفي ككل[12].

المرحلة الثالثة: تتضمن تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج المصرفي، وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي سوف تعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج[13].

رابعا: سمات القطاع المصرفي العربي

1- التطورات في الموجودات والودائع والائتمان المصرفي

شهدت المصارف العاملة في الدول العربية تطورات هامة خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث ساهمت طفرة السيولة النقدية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية وزيادة التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الداخل، بالإضافة إلى توسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، في زيادة الموارد المتاحة لدى المصارف العربية. ففي جانب تطور الموجودات المصرفية، فقد فاقت قيمتها قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول عربية خلال الفترة 2002-2006، حيث بلغت أعلى نسبة للموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنحو 308%. ويقدر متوسط نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال هذه الفترة بنحو 90% ، وتتراوح هذه النسبة بين 50 % و90% في سبع دول عربية أخرى، وتقل عن 50% في كل من موريتانيا وليبيا واليمن والسودان. ومن حيث تطور الودائع المصرفية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيقدر متوسط إجمالي الودائع في الدول العربية كمجموعة بنحو 51.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2006. وتتراوح هذه النسبة بين 197% في لبنان ونحو 7% في السودان، بينما تفوق هذه النسبة 40% في عشر دول عربية.

2- تطور هيكل القطاع المصرفي العربي

تشكل المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية والمصارف المتخصصة الأخرى المكونات الأساسية للقطاع المصرفي العربي. فبالنسبة للمصارف التجارية التقليدية، فإنها لا تزال تهيمن على القطاع المصرفي في الدول العربية حيث حافظت هذه المصارف على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية وبنسبة 78.6 % من إجمالي الموجودات المصرفية العربية في عام 2006. ويلاحظ تزايد أهمية المصارف التجارية في بداية الألفية حيث شكلت نسبة موجوداتها حوالي 83 % من إجمالي موجودات القطاع في عام 2003، وذلك بالتزامن مع تحسن أوضاع الاقتصاد في الدول العربية، بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي بذلها العديد من المصارف العربية والمتمثلة في زيادة رساميلها وتعزيز قدراتها التمويلية، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر المصرفية وتبني معايير مكافحة غسل الأموال.

وفيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، والتي تقوم على الصيرفة وفقا للشريعة الإسلامية، فلقد تزايدت أهميتها النسبية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في مختلف الدول العربية والدول الإسلامية. ولقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 6 % من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية في عام 2000 إلى نحو 12.3% في عام 2006. ويعتبر بذلك المصارف الإسلامية من أسرع المصارف نموا، ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفقا للشريعة الإسلامية، وفي ظل السيولة الناجمة عن الطفرة النفطية في دول الخليج وعدد من الدول الأخرى.

ومن حيث الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في الدول العربية فرادى، يتركز تواجد هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي وفي السودان واليمن. ففي السعودية، شهدت المصارف الإسلامية نموا ملحوظا حيث ارتفعت موجوداتها فوصلت إلى حوالي 40 مليار دولار عام 2006. كذلك شهدت المصارف الإسلامية في كل من الإمارات والكويت نموا مطردا، حيث بلغت قيمة موجودات المصارف الإسلامية فيها حوالي 36 مليار دولار و 28 مليار دولار على التوالي في العام نفسه.

وتأتي المصارف المتخصصة الأخرى في المرتبة الثالثة في هيكل القطاع المصرفي العربي، وهي مصارف صغيرة الحجم بوجه عام، وموجهة لقطاعات وفئات اقتصادية معينة، مثل توفير التسهيلات والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة للأفراد والمؤسسات الصغيرة، كما في تونس والأردن. ولقد تراجعت أهميتها خلال العقد الماضي في ضوء قيام عدد من الدول العربية بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأسيس المصارف الشاملة. ووصلت موجودات المصارف المتخصصة الأخرى نسبة 9% من إجمالي الموجودات المصرفية في الدول العربية في عام 2006[14].

جدول رقم (1) : هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية عام 2006

	2000	2003	2006	نسبة التغير (%)بين عامي	
				(2006و2000)	(2006و2003)
إجماليالموجودات(مليون دولار)	359.359	618.402	1.117.864	261.5	206.6
حصة المصارف التجارية(%)	77.6	82.6	78.6	1.2	4.8-
حصة المصارف الإسلامية(%)	5.9	6.9	12.3	108.5	78.3
حصة المصارف الأخرى(%)	16.4	10.5	9.0	45.1-	14.3-

المصدر: من موقع صندوق النقد العربي على الأنترنت: www.amf.org.ae

3- الكثافة والتقنية المصرفية

من منظور تطور الكثافة المصرفية، فقد تحسن هذا المؤشر في الدول العربية كمجموعة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث حققت أعداد الفروع المصرفية نموا تجاوز معدل النمو السكاني في الدول العربية. فقد تحسنت الكثافة المصرفية في الدول العربية من 24.7 ألف شخص لكل فرع في عام 2000 إلى 22.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2006. وقد حافظ لبنان على المرتبة الأولى في أفضل كثافة مصرفية بواقع 4.6 ألف شخص لكل فرع في عام 2006 مقارنة بحوالي 4.9 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000. وجاءت قطر في المرتبة الثانية بكثافة مصرفية بلغت 5 آلاف شخص لكل فرع في عام 2006 مقابل 9.5 ألف شخص لكل فرع عام 2000. وقد حلت البحرين في المرتبة الثالثة بكثافة مصرفية تحسنت من 6آلاف شخص لكل فرع في عام 2000 الى 5.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2006. وتنخفض نسبة الكفاءة نسبيا في المغرب وليبيا والجزائر والسودان ومصر وسوريا وتصل إلى أدنى مستوى لها في اليمن[15].

وعلى صعيد المجموعات، فقد استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أفضل مؤشر كثافة مصرفية، حيث تحسن من 12.9 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000 إلى 12.7 ألف شخص لكل فرع في عام2006، كما تحسن المؤشر في الدول العربية غير النفطية من 23.8 إلى 20.3 ألف شخص لكل فرع .

وبالنسبة للتطور الحاصل في التقنيات والخدمات المصرفية، استمر العديد من المصارف العربية في السعي لتطوير أنشطتها عبر تقديم خدمات تقنية متميزة للعملاء إضافة لاستخدامها أحدث تقنية للمعلومات في أعمالها الداخلية. فقد استمر انتشار أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية، حيث بينت المعلومات المتاحة ارتفاع أعداد هذه الأجهزة في السعودية من 2234 جهاز في عام 2000 إلى 6079 جهاز في عام 2006، وزيادتها في تونس من 249 جهاز إلى 729 جهاز خلال نفس الفترة. ويبدو أن التوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي جاء لمواكبة زيادة الطلب على الخدمات المصرفية وليس لإحلالها محل العمالة المصرفية. فعلى سبيل المثال، صاحب ازدياد عدد أجهزة الصراف الآلي في السعودية زيادة عدد موظفي المصارف من حوالي 22060 موظف في عام 2000 إلى نحو 33870 موظف في عام 2006، بحيث ازداد متوسط عدد الموظفين لكل فرع من 184 موظف إلى 263 موظف خلال هذه الفترة، بما يدل على زيادة الطلب على الخدمات المصرفية بأنواعها[16].

4- درجة التركيز

إن درجة التركيز في المصارف العربية مرتفعة، حيث نجد:

- استئثار أكبر 25 مصرفا عربيا في عام 1999 بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، وبنحو 59 % من الموجودات، وحوالي 46 % من حجم القروض وأكثر من 65 % من الودائع وبنحو 56 % من حقوق المساهمين.

- استأثرت المصارف في ست دول عربية (السعودية- مصر- الإمارات- الكويت- لبنان- المغرب) في العام ذاته بحوالي 75 % من الموجودات المصرفية وبحوالي 80% من حقوق المساهمين وبنحو 77% من جملة الودائع[17].

جدول رقم (2) : الحصص النسبية لمصارف الدول العربية

من القطاع المصرفي العربي عام 2000 (%)

البيان	الموجودات	حقوق المساهمين	الودائع
السعودية	21.6	23.7	19.3
مصر	19.4	22.6	19.4
الامارات	12.2	14.6	15.5
الكويت	8.5	8.8	8.8
لبنان	7.3	4.5	7.9
المغرب	5.9	5.4	6.1
ليبيا	4.5	2.8	4.8
تونس	3.95	6.3	2.6
الأردن	2.9	3.1	2.2
قطر	2.5	2.4	2.3
سوريا	2.5	1.6	1.6
أخرى	8.75	4.2	9.5

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، 2001.

خامسا: مشكلات القطاع المصرفي العربي

– صغر حجم المصارف العربية مقارنة بالمصارف العالمية. يستدل على ذلك على سبيل المثال من أن مجموع أصول أكبر 100 مصرف عربي في نهاية عام 2000 لم يكن يمثل سوى حوالي 50% فقط من أصول سيتي غروب.

– مازال هيكل ملكية المصارف في العديد من الدول العربية يخضع للقطاع العام بما ينجم عن ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع. وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطها (مثال مصر حيث تمثل الأصول المملوكة للدولة حوالي 60% من جملة أصول المصارف المصرية، وكما في الجزائر حيث تهيمن البنوك العمومية على السوق المصرفي، بحيث تستحوذ على 90% من أصول القطاع)، مما يؤدي في معظم الأحوال إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة على القروض والائتمان وليس بالضرورة أن يحصل عليها من يدفع أعلى عائد. إضافة إلى التدخل المباشر للحكومة أو السلطات النقدية في تخصيص موارد

المصارف دون الأخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية أو القدرة المالية للمقترض أو المشروع المراد القيام به.

– يعاني القطاع المصرفي في العديد من الأقطار العربية من ضعف واضح في استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة في ممارسة العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية التنافسية.

– ضعف الشفافية والإفصاح في البيانات المصرفية وتفاوتهما بين المصارف العربية، وهو ما يؤثر على الثقة بهذه المصارف ويجعل المقارنة بينها وبين المصارف العالمية أمرا صعبا كما يؤدي إلى ضعف الرقابة عليها.

– نقص الكفاءة الإدارية نتيجة للنقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية المتميزة والواسعة ونقص في التدريب خصوصا في مجالات تقدير المخاطر وإدارة المحافظ الائتمانية.

– مشكلة الكثافة المصرفية الأمر الذي يطرح قضية الاندماج بين المصارف المحلية وعبر الحدود العربية.

– عوائق التوسع المصرفي العربي الإقليمي، ولعل أهمها ما يلي[18] :

- التقييدات أو العقبات القانونية الحائلة دون دخول المصارف العربية إلى دول بعضها البعض.

- قصور بعض القوانين والأنظمة القائمة وغموض بعضها الآخر.

- قيود تشريعات وأنظمة العمل والعمال على بيئة العمالة من بلد عربي نحو بلد عربي آخر.

- رقابة إدارية ومعاملات معقدة تجهز غالبا على فرص الاستثمار والتعاون المصرفي الإقليمي.

- هيمنة سياسة القطاع العام وتأثيرها في إضعاف مستوى الأداء الاقتصادي.

- استمرار القلاقل والتوترات السياسية على معظم أرجاء المنطقة العربية.

سادسا: موقع المصارف العربية بالمقارنة مع المصارف العالمية: في جانب أهمية حجم المصارف العربية بالمقارنة مع المصارف العالمية الكبرى من حيث أصولها و رؤوس أموالها، تشير المقارنة إلى أن عدد المصارف العربية في ترتيب أكبر ألف مصرف في

العالم بلغ 81 مصرفا في عام 2006، وشكلت حصة موجودات هذه المصارف نحو 1.2% من مجموع موجودات أكبر ألف مصرف، كما أنها حققت أرباحا ضخمة شكلت نسبة 4% من إجمالي أرباح أكبر ألف مصرف في العالم. وبالمقارنة فقد بلغ عدد المصارف العربية الكبرى ضمن قائمة أكبر ألف مصرف في العالم 61 مصرفا في عام 1998، شكلت حصة موجوداتها مجتمعة نسبة تقل عن 1% من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف. وفيما يخص موقع أكبر مصرف عربي ضمن قائمة ألف مصرف عام 2006، فانه يقع في المرتبة 110 من حيث رأس المال، وفي المرتبة 215 من جانب الموجودات، وأما بقية المصارف العربية الكبرى، فتتدرج في مرتبة متأخرة ضمن ترتيب أكبر ألف مصرف. ويستخلص من المقارنة الدولية أن المصارف العربية لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الكبرى في العالم. ولقد أنجزت عمليات اندماج في القطاع المصرفي العربي في السنوات الأخيرة، ولكن بوتيرة متواضعة، ويشكل التحرك قدما في الدمج بين المصارف العربية إحدى الوسائل الفاعلة لتكوين وحدات أقوى من شأنها أن تزيد من حجم هذه المصارف لتكون قادرة على توفير خدمات ومنتجات مالية ومصرفية واستثمارية متنوعة واستخدام التقنية المتطورة بتكاليف منخفضة[19].

سابعا: الاندماج المصرفي في الدول العربية: في حين شكل الاندماج المصرفي أحد الاستراتيجيات الرئيسية لدى المصارف العالمية في عقد التسعينات من القرن الماضي بحصول اندماجات كبيرة ومتنوعة، بقي خيارا ثانويا بشكل عام لدى المصارف العربية. فعمليات الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي لا تزال متواضعة سواء في عددها – باستثناء لبنان– أو في قيمتها مقارنة بموجة الاندماجات على الصعيد العالمي. ففي حين فاق عدد حالات الدمج في العالم أربعة آلاف حالة في التسعينيات فانه لم يتجاوز العدد ثلاثون حالة في الدول العربية كان نصفها تقريبا في لبنان. وأدت عمليات الدمج في لبنان إلى خفض عدد المصارف العاملة إلى 63 مصرفا من نحو 80 مصرفا في بداية التسعينيات. ولكن لا تزال الكثافة المصرفية في لبنان هي الأعلى في الدول العربية، تليها الإمارات العربية المتحدة (61 مصرفا) البحرين(49 مصرفا) ومصر(42 مصرفا). ومما لا شك فيه أن الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق والخوصصة التي طاولت دولا عربية عديدة، وجدت المصارف العربية نفسها أمام تحديات جديدة مليئة بالفرص ومجالات

العمل التي لم تكن متاحة من قبل. وبات التوسع وسيلة رئيسية لمواجهة المتطلبات الجديدة والاحتياجات. ولكن نظرا لشعور المصارف العربية بأن النمو الذاتي له حدود وتواجهه قيود، فكان لابد من البحث بالتالي عن مزايا وفورات الحجم من خلال عمليات الاندماج . ورغم النمو المتزايد في حجم المصارف العالمية نتيجة الاندماج، إلا أن ذلك لم يحفز المصارف العربية، وخاصة الكبرى منها، على تعزيز مراكزها العالمية عبر تشكيل تكتلات مصرفية أكبر. وأسباب ذلك تختلف من بلد عربي إلى آخر حسب اختلاف هيكل القطاع المصرفي وعدد المصارف في كل بلد. وتتفاوت أسباب بطء عمليات الدمج حسب اختلاف اتجاه سياسات السلطات النقدية المحلية. وهناك عوامل ساهمت في الحد من الاتجاه نحو الدمج من أهمها حماية الأسواق المحلية من دخول المصارف الأجنبية في بعض الدول العربية ما شكل وقاية للمصارف الوطنية تجاه المنافسة الخارجية وخفف من الحاجة إلى الدمج لمواجهة أي منافسة جديدة. كما أن هناك صعوبة أحيانا في الاستفادة من أحد أهداف الدمج الرئيسية المختلفة بتحقيق وفورات الحجم نظرا لصعوبة صرف العاملين الفائضين في العديد من الدول التي تشكو أصلا من ركود اقتصادي وبطالة مرتفعة. كما لم تشكل نسبة الملاءة المرتفعة (معدل وسطي بلغت 15% لدى المصارف العربية عام 2000) عاملا ملحا للدمج بالإضافة إلى الطبيعة العائلية للمساهمات في الكثير من المصارف العربية.

وهكذا، فقد اقتصرت عمليات الدمج في الفترة الأخيرة على عمليات تملك مصارف كبيرة لمصارف أصغر أو لمؤسسات مالية غير مصرفية، وذلك في محاولة للوصول إلى عملاء جدد أو لتوسيع مجال الخدمات المقدمة وبالتالي تحسين شروط نمو البنك. ولكن بالرغم من ذلك، تبقى هنالك العديد من المبررات والدوافع الخاصة بالدول العربية التي تدعو إلى القيام بعمليات الدمج المصرفي لعل من أبرزها:

– وجود ظاهرة التمصرف الزائد في العديد من الدول العربية، لاسيما في كل من لبنان، الأردن، مصر والإمارات المتحدة، بالإضافة إلى تركز معظم العمليات في عدد قليل من المصارف. فعلى سبيل المثال، يستحوذ أكبر 20 بنك عربي على نحو 55% من إجمالي الودائع، ونحو 47% من إجمالي الأصول.

– صغر حجم المصارف العربية وتواضع هياكلها التمويلية وحجم أعمالها، حيث لم يزد إجمالي أصول القطاع المصرفي العربي عن 500 مليار دولار مقارنة بحجم أصول أحد

البنوك العالمية مثل (Deutsche Bank) الألماني الذي يبلغ حجم أصوله نحو 730 مليار دولار. كما بلغت القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية عام 2000 حوالي 97.5% من القاعدة الرأسمالية لمصرف سيتي غروب (المصرف الأول في الترتيب العالمي) والبالغة حوالي 54.4 مليار دولار.

– الحاجة إلى إقامة المصارف العربية بدور أكثر فاعلية على الساحة المحلية والإقليمية خاصة مع اشتداد رياح العولمة من ناحية وازدياد المنافسة. وفي ضوء تبني العديد من الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وعملها على تعظيم دور القطاع الخاص والتوسع في إقامة المشاريع الوطنية العملاقة التي تحتاج إلى تمويل ضخم لا يستطيع بنك بمفرده القيام به[20].

جدول رقم (3): أهم عمليات الاندماج بين المصارف العربية للفترة 1999–2002 (مليون دولار أمريكي)

قبل الاندماج			بعد الاندماج			
اسم المصرف	امريكا	حقوق المساهمين	الموجودات	تاريخ الاندماج	اسم المصرف	امريكا	حقوق المساهمين	الموجودات
بنك الخليج الاولي البنك السعودي الهولندي	17 –	731 377	10.209 4.948	أبريل 1999	بنك الخليج الاولي	8	1.138	15.679
البنك السعودي الأمريكي البنك السعودي الشكه	6 11	1.302 847	13.327 7.294	يوليو 1999	البنك السعودي الأمريكي	2	2.202	20.548
مصرف أبوظبي الإسلامي الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	69 –	135	1.092	يونيو 2000	بنك البحرين الخليجي	53	256	1.316
البنك الأهلي الخليجي بنك الكويت الشكه بنك البحرين الخليجي	74 – –	127 207	866 2.562	يوليو 2000	البنك الأهلي الشكه	35	385	3.512
الشركة التونسية للبنك بنك الشمال للتنمية الاقتصادية التونسي البنك القومي للتنمية الاسيتحية	66 – –	142	1.931	سبتمبر 2000	الشركة التونسية للبنك	50	274	2.619
بنك مسقط بنك عمان الخليجي بنك عمان الصناعي	65 57 –	144 189	1.942 1.335	2000 2001	بنك مسقط	52	259	3.477 3.810

المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، سبتمبر، 2002.

الخاتمة:

إن عملية الاندماج في القطاع المصرفي في الدول العربية لها أهمية كبيرة وذلك من أجل تعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة التكتلات المصرفية الأجنبية خاصة بعد أن وافقت الدول العربية على تطبيق معيار كفاية رأس المال المصرفي واستعدادا إلى استحقاقات منظمة التجارة العالمية، وتشهد لبنان والسعودية وعمان والأردن ومصر وعيا متزايدا للاندماجات، والملاحظة الأساسية على هذه العمليات التي تجري في الدول العربية أنها تتم بين المصارف باختلاف أحجامها بهدف الارتقاء في ترتيبها في مراتب أعلى وأحسن ضمن قائمة المصارف العالمية.

نتائج البحث:

-يزيد الاندماج من احتكار البنوك الكبرى للأسواق المصرفية العالمية.

-اغلب الدول العربية لا تسمح بفتح فروع للمصارف العربية لديها، كما أنها تعاملها كالمصارف الأجنبية، وتقع هذه الدول ضمن فئتين الأولى تشترط وجود مساهمة محلية في حدود نصف رأس المال بوصفه حدا أدنى، وتضم السعودية وعمان وتونس، والمجموعة الثانية لا تسمح بأي مساهمة خارجية في مصارفها.

-على الرغم من الإجراءات الإصلاحية المتبعة ضمن برامج الخوصصة والاندماج في عدد من الدول العربية فان القطاع العام مازال يمتلك حصة كبيرة من الجهاز المصرفي العربي.

-قلة عدد الصفقات قياسا بما يجري سنويا على الصعيد العالمي.

-تركز حالات الاندماج في عدد قليل من الدول العربية، ففي عام 1998 كانت حصة لبنان 12 حالة من مجموع 17 حالة على الصعيد العربي.

وأخيرا نوصي بضرورة تعديل التشريعات المالية والمصرفية، وتكثيف عمليات الإصلاح الاقتصادي لتحقيق سوق مصرفية عربية مشتركة أكثر اندماجا، ومن ثم أكثر تكامل، مع الاهتمام بالعنصر البشري، بهدف رفع مستوى أدائه والتعامل بجدية مع التقنية المصرفية الحديثة من خلال شبكة الانترنت والحاسبات الآلية وغيرها.

الهوامش:

[1]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص. 26.

[2]- محسن أحمد الخضيري،**العولمة الإجتياحية**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص ص. 329- 330.
[3]- محمود أحمد التوني،**الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007 ، ص. 87.
[4]- محسن أحمد الخضيري، **الإندماج المصرفي**، ص ص. 55- 61.
[5]- عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص. 162.
- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الأول: التوريق، منشأة المعارف،مصر، بدون
[6]تاريخ، ص. 143.
- أنطوان الناشف، خليل الهندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب،
[7]لبنان، 1998 ،ص. 172.
[8]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 163.
[9]- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 143.
[10]- طارق عبد العال حماد، **إندماج و خصخصة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص.8.
[11] - محسن أحمد الخضيري،**الإندماج المصرفي**،مرجع سابق، ص. 63.
[12] - محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص. 117.
[13]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 178.
[14]- من موقع للأنترنت:
www.amf.org.ae/amf/website/weblisher/storage/upLoads/Docs/economic%20dept/joint%20report%202005/chptr-10.pdf. consulté le 18/0502009
[15]- الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الخروبة. موقع أنترنت www.clubnada.jeeran.comليوم 2009/05/15
[16]- من موقع للإنترنت: .www.amf.org.aeليوم 2009/05/18
[17]- ناجي التوني،" **الاصلاح المصرفي"** ،مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،ماي 2003،العدد السابع عشر.
[18]- أحمد سفر، **الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص. 116.
[19]- من موقع للأنترنت: .www.amf.org.aeليوم: 2011/01/20-
[20]- حسان خضر،" **الدمج المصرفي"** ،مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2005، الاصدار 45.